

التاريخ : 2009 / 11 / 22 الصحيفة : الصباح الصفحة : 4

## تطوير وإصلاح القوانين التجارية:

# عوائق قانونية أمام تطور التجارة والحل في تحديث التشريعات

تونس - الصباح

تجانب المتدخلون في ورشة العمل الوطنية حول تطوير وإصلاح القوانين التجارية في تونس التي جرت يوم امس باحد نزل العاصمة اذ رأى الاقتصاديون ضرورة تطوير القوانين لخدمة التجارة وتسهيل انشاء المؤسسات في حين ابدى رجال القانون تفهما للشواغل الاقتصادية سرعان ما اختفى وراء صعوبة اجراء التعديلات وبطء سن القوانين الجديدة.

الفاعلين التي تتطلب وقتا كبيرا.

### القانون.. ومناخ الاعمال

وجاء الموقف الرسمي لوزارة التجارة موازنا بين الرئيتين اذ ابرز السيد شكري مامغلي كاتب الدولة لدى وزارة التجارة لدى افتتاحه للورشة التي تنظمها وزارة التجارة بالتعاون مع المركز العربي لتطوير حكم القانون والزراعة ان الدولة تعي جيدا التحديات التي تفرضها المرحلة نظرا لمساهمة القانون التجاري البارزة في تحسين مناخ الاعمال ودعم تنافسية الاقتصاد وابرز ان توجهات الحكومة تسعى الى تعزيزه في المرحلة القادمة مشيرا الى الحيز الهام الذي ناله تجديد الإطار القانوني وتحديث التشريعات. وتحدث كاتب الدولة عن التجربة التونسية الرائدة في المجال حيث صنف تقرير البنك المركزي 2010 «doing business» تونس في المرتبة 69 من حيث المؤشر العام سهولة ممارسة الأنشطة والاعمال مسجلة بذلك تحسنا بأربع مراتب وصنف التقرير تونس في المرتبة 40 من حيث مؤشر التسهيلات التجارية وأشار بالمناسبة الى ضرورة تصافر الجهود في القطاعين العام والخاص لتعزيز هذه المكاسب والانطلاق منها نحو الافضل. وذكر كاتب الدولة ان هذه الورشة تأتي ضمن مشروع كامل تمت مناقشته على عدة مراحل وان نتائج المرحلة الثانية المتعلقة بقانون وسياسة المنافسة في تونس قد أصبحت جاهزة وستعرض في الورشة القادمة في ديسمبر المقبل. معتبرا ان الورشة تمثل فرصة سانحة لتعميق الحوار والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وفقا للنهج التشاوري الذي دأبت عليه تونس طارق السعيدى التغيير.

ففي الجانب الاقتصادي فسر السيد لطفي بوزيان (استاذ الاقتصاد) الظروف العالمية المطبوعة لتتالي الازمات وهو امر ليس دائما بغاية السوء ان تفتح الازمة عادة افاقا جديدة للاستثمار ولاعادة تأهيل الاقتصاد والمؤسسات كما لاحظ ظهور عمالقة اقتصاد جدد في المنطقة على غرار تركيا وارتكاز الاقتصاد على التكنولوجيات الحديثة للاتصال وأشار ان المطروح الان هو حسن التأقلم مع المستجدات والظروف العالمية وهو ما يعني تحديث كافة العناصر المؤثرة ومنها القوانين ودعا بالمناسبة الى ضرورة ان تتخلص الادارة من هاجس الاجراءات وتعويضه بهاجس الاهداف الاقتصادية ذات الفائدة العامة.

وفي السياق ذاته تحدث (رجل الاعمال) السيد هشام اللومي عن التجارة التونسية ذات السرعة اذ اعتبر ان المساحات التجارية الكبرى في تونس تتطابق مع المواصفات العالمية في حين لا تزال تجارة الصناعات التقليدية تشكو عديد النقائص وطالب بضرورة سن قوانين تساعد الحلقات الضعيفة في التجارة التونسية ومن ناحية اخرى رأى السيد اللومي تعقيدات الاجراءات في النظام البنكي وخاصة في فروض الاستهلاك قد اضعف امكانيات الاستهلاك وأخل بالتجارة في تونس.

ومن جانب رجال القانون تحدث السيد كمال العياري (القاضي وممثل وزارة العدل) في الورشة مبرزا تفهما بشواغل رجال الاعمال ولخص المشاكل القانونية المعيقة للتجارة التونسية في بطء اجراءات التقاضي وعدم تحيين السجل التجاري وضعف الصياغة القانونية لبعض النصوص. الا انه رأى صعوبة في تجاوز هذه العقبات مرتبطة بمسألة التمويل واستشارة